الفصل الثالث

الإعلام الجديد في روسيا

مقدمة:

في الوقت الذي تولى فيه فلاديمير بوتين الرئاسة، كان الإنترنت موجوداً في الحياة الروسية زهاء ١٠ سنوات إذ تأسست الشبكة الحكومية Relcom/ Demes كجهد مشترك بين وحدة أبحاث جامعية ومعهد للفيزياء النووية، وقد ظهرت أهميتها أثناء محاولة الانقلاب على ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٩١ لبث الأخبار إلى مستخدمي الاتحاد السوفيتي وللغرب.

وعلى الرغم من أن هذه التجربة دفعت إلى التفاؤل بمستقبل الإنترنت في روسيا، كبديل للفضاء الاجتماعي العام، فإنه قبل عام ٢٠٠٠ لم يعتمد الكثيرين على الإنترنت كمصدر للأنباء.

وبداية من عام ٢٠٠٠، بدأت الحكومة الروسية في ملاحظة أن الإنترنت سيصبح وسيلة كبرى للتأثير، ولهذا فقد أطلقت عددا من المشروعات الإلكترونية الطموحة وعلى رأسها الخدمة القومية للمعلومات Strana.ru وهو نظام معلومات وطني يشمل بوابة رئيسية ومواقع إقليمية في كل واحدة من المقاطعات الفيدرالية الروسية، وتتم إذاعة جميع القنوات التليفزيونية الوطنية الرائدة على هذا الموقع في الوقت الفعلي، وعلى الرغم من أنه موقع مستقل رسمياً على الانترنت إلا أن سياسته التحريرية قريبة للغاية من الإعلام الحكومي.

كانت خدمة Strana.ru تهدف للدعاية الرسمية للحكومة، ووفرت لها الحكومة مراسلين في كل مناطق الإتحاد الروسي، ولكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً لأن الجمهور العام التصق بالتليفزيون، وفضلت نخبة الإنترنت مواقع أخرى إخبارية أصبحت أكثر نجاحاً وتجارية بفضل الاستثمار فيها.

وبالنسبة لجماهير معينة وهم الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الروسية التي تعيش في المدن والعواصم، فإن الإنترنت يحتل في حياتهم مكانة التليفزيون بعد أن كفلت التطورات التكنولوجية مشاهدة برامجهم التليفزيونية المفضلة على الإنترنت، وهو جمهور يتميز بالتعليم العالي والوعي الجيد بالقضايا السياسية.

وحتى السنوات الأخيرة، لعب رأس المال الخاص المسيس دورا كبيرا في مستقبل الإنترنت في روسيا كما في وسائل الإعلام التقليدية.

ويعد موقع Polit.ru وهو بوابة للأخبار والسياسة على الإنترنت واحداً من أقدم مواقع الأخبار الروسية على الإنترنت وقد تأسس عام ١٩٩٦، وبحلول عام ١٩٩٩ كان لدى روسيا بالفعل العديد من الصحف الرائدة على الإنترنت، وأول صحيفة يومية على الإنترنت هي Gazeta.ru وأول خدمة أخبار على مدار الساعة هي Lenta.ru وروسكي جورنال والصحف على الإنترنت utro.ru وvesti.ru، وكل وسيلة إعلامية روسية من التي تم ذكرها في الفصل الثاني لها موقع إلكتروني على الإنترنت.

وأشهر محرك بحث روسي هو ياندكسYandex وهو اسم للشركة المالكة له أيضا، ويستوعب ياندكس حوالي ٦٠٪ من نسبة البحث على المحركات في روسيا، ظهر محرك البحث الروسي في سبتمبر ١٩٩٧ أما الشركة نفسها فيعود تاريخ تأسيسها إلي ١٩٩٠ عندما قام روسيان بتأسيس شركة باسم أركاديا لتصنيف السلع وبراءات الاختراع معتمدين على تقنيات البحث والفهرسة باستخدام اللغة الروسية.

يأتي محرك البحث ياندكس في المرتبة الخامسة بالنسبة لمحركات البحث على مستوى العالم بمعدل وصل إلي ١٥٠ مليون عملية بحث (في ١٥ أبريل ٢٠١٢) وأكثر من ٢٥ مليون زائرا يوميا (مايو ٢٠١٢)، وترى الشركة صاحبة المحرك أن دورها هو محاولة الإجابة على كافة الأسئلة التي تشغل بال الباحثين.

ومعظم البحوث التي أجريت على شبكة الإنترنت في روسيا أجريت بحس نقدي ينعي حرية الإعلام الروسي التي ضاعت مع وصول بوتين لكرسي الرئاسة إلا أن البعض ثمّن الجهود الروسية التي تبغي السيطرة على الإعلام الإلكتروني منعاً لانتشار دعاية الجماعات المتطرفة على الإنترنت.

وطبقا لتقرير أعدته مؤسسة (بيت الحرية) عام ٢٠١٢، يوجد ثلاثة طرق رئيسية للتحكم في الإنترنت في روسيا:

- معوقات للدخول على مواقع معينة تستخدم تقنيات وتطبيقات الحجب.
- قيود على المضامين تستخدم برامج الفلترة وحجب المواد الإعلامية والرقابة الذاتية والدعاية الإلكترونية المضادة، وتعَول على ثقافة المعلومات السائدة والتقاليد السياسية للدولة.
- انتهاك حقوق المستخدمين بتطبيق القوانين المطاطة انتقائياً، ومقاضاة أصحاب المواقع، والتحرش بهم واستهدافهم، وذلك عبر التأطير السلبي للإنترنت، وتهديدات السلطة للمدونين.

أولا: طرائق التحكم والسيطرة على الإنترنت في روسيا

لا يمكن فهم تأثير الحكومة على مضامين الإنترنت إلا بفهم السياق السياسي الإعلامي للنظام في البلاد وكذا اتجاهات الجمهور الروسي.

فقد أثبتت البحوث إنه لا توجد قبضة قوية على الطريقة السوفيتية تتحكم في المضامين الإلكترونية، وليس هناك فلترة كاملة لهذه المضامين كما في الصين، عوضاً عن ذلك تتبع الدولة إستراتيجية متقدمة للتلاعب بمضامين الإنترنت واحتوائها، والذي يجعل ذلك ممكنا ثقافة المعلومات السائدة في المجتمع الروسي.

ومع التحكم الكبير في وسائل الإعلام التقليدية التي يثق بها الناس: الصحافة المطبوعة، والراديو والتليفزيون، لا تحتاج الحكومة الروسية إلى

فرض رقابة قوية على الإنترنت ومواقعه الإلكترونية، فالوسائل التقليدية هي التي يثق بها الناس على الرغم من علمهم بأن الدولة تتحكم فيها فهم يؤمنون بأن الدولة يجب أن تفعل ذلك.

ذلك لأن ديناميكيات النظام الروسي تختلف عن تلك في الدول الديمقراطية وحتى عن تلك في الدول السلطوية كالصين.

وأحد العوامل الهامة أيضًا في قلة الرقابة المفروضة على الإنترنت والتعامل فرديًا مع الأصوات النقدية العالية هو قلة عدد المرات التي حرك فيها الإنترنت - وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي - الشارع الروسي، وكفاية الوسائل التي اعتمدتها الدولة في الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، وزيادة الرقابة «نسبيًا» على هذه المواقع تواكبًا مع ثورات الربيع العربي، فالحشد ضد بوتين لم يكن من ضمن مطالبه إزاحة بوتين ولكن تطهير الحكم من الفساد.

١- التوتر بين المجالين الخاص والعام

مثلما هو الحال في النظم الشمولية السلطوية (الديكتاتورية) فإن المجتمع الروسي لديه فارقا بين المجالين العام والخاص، وهذا الفصل ما بين العام والخاص يضع حدوداً تقسم الأماكن والأفعال والحوارات إلى عالمين منفصلين وكانت هذه ضرورة في الفترة السوفيتية تحل التناقضات ما بين الأيديولوجية المثالية وحياة كل يوم.

وكما في طبيعة الشخصيات التي رسمها جورج أورويل في روايته ١٩٨٤، كان الجمهور الروسي في حاجة إلى هذه الازدواجية، هذه القوة التي تجمع نوعين متضاربين من المعتقدات.

كان الخطاب الشائع عن العدالة والمساواة يتحاور مع خطاب حياة كل يوم التي يوجد فيه منافع الحزب، وندرة الموارد والبيروقراطية والفساد، ولم تكن معايير العام والخاص متسقة بحال.

وفي روسيا المعاصرة فإن هذه الازدواجية مستمرة، فالمثال البوتيني عن (روسيا الموحدة) وهو اسم الحزب الذي يرأسه يعطي المبرر للتعسف ضد وسائل الإعلام المناوئة والممارسات التي لا تناقش في المجال العام والتي تعبر عنها في روسيا بعبارة (حوارات طاولة المطبخ).

فعبارات المشاركة الديمقراطية الشائعة مثلا في الخطاب الأكاديمي الغربي لا يرددها الأكاديميون في روسيا، وعبارة (المجال العام) الذي دشنها يورجين هبرماس ليس لها علاقة بالواقع الروسي، وعوضاً عنها اقترح المنظر الروسي زاسروسكي بديلا أسماه (المشهد العام) Public Scene الذي هو أقرب لمفهوم (دي بور) عن مجتمع الفرجة والذي يوحي بأن المجال العام الروسي متخيل ومصطنع وليس حقيقياً.

فعلى الرغم من أن الإنترنت وسيلة مفتوحة ويمكن الوصول إليها، فإن المستخدمين الروس يعاملونها على أنها بيئة غير رسمية شبه خاصة.

وإذ أضحى للمنشور على المواقع الالكترونية تأثيرا على العالم الحقيقي فقد زاد عدد المحررين والمدونين المتعرضين للعقوبات والتهديد والقتل أحياناً حتى لا يتحول الإنترنت لمجال عام حقيقي.

وتثبت الدراسات الحديثة أن الإنترنت في روسيا هو بديل للمجال الذي يحدث فيه النقاش الاجتماعي العام، هو بديل عن هذا المجتمع المدني فنادراً ما يظهر فيه الأقاويل بصدق وصراحة وأمان والإنترنت مازال فيه فجوة بين من يملك الدخول عليه ومن لا يملك ولأنه يعتمد مع التليفون فأصبح استخدام الإنترنت مماثلا لاستخدام وسائل الإعلام الأخرى وليس بديلا لها.

والنتيجة أنه من الصعب جدا أن تفكر أن الإنترنت وسيلة للتعبير الحر خالية من الرقابة، ولم يلعب حتى الآن دوراً كبيراً في التحول الديمقراطي، فالمجتمعات الأون لاين تميل إلى أن تكون مغلقة وغير متسامحة، وبالنسبة لقادتها إما أن يتم احتواءهم أو التوصل لصيغة للتفاهم معهم حتى لا تبلغ المضامين حداً حرجاً تستلزم التدخل الحكومي المباشر.

وتأسيسا على بيانات موجودة عن حرية الصحافة والرقابة على المضامين الالكترونية، تستكشف الدراسات الحديثة السياق الاجتماعي الثقافي لسيطرة وتحكم الكرملين في الإنترنت وفي هذا الإطار تناقش ٣ دوائر من علاقات القوة:

الأولى: تناقش روتين الرقابة الذاتية، روتين الرقابة عامة المتأصل في التقاليد المعلوماتية الروسية، والثانية: تناقش تحكم الدولة في وسائل الإعلام التي تشكل التيار الرئيس العام للإعلام في روسيا وفيه تدخل الأخبار عبر مرشح (فلتر) سياسي وعبر تأطير معين لدور الإنترنت السلبي في الحياة الروسية والثالثة: تتعلق بمناقشة الأطر التشريعية في روسيا وتطبيقاتها الانتقائية.

ويشير التحليل أن أغلب الوسائل المستخدمة في التحكم في المضامين غير المرغوبة من الإنترنت ليست خاصة بهذه الوسيلة بل هي امتداد لآليات الرقابة على وسائل الإعلام التقليدية.

٢ـ التحكم في تدفق المعلومات

تستخدم روسيا في التحكم في الإنترنت نفس الآليات وديناميات السلطة والأطر التشريعية التي تستخدمها في التحكم في الإعلام التقليدي، ويعتبر التأثير غير المباشر عبر وسائل الإعلام التي تشكل التيار السائد آلية قوية للغاية تحل في أغلب الحالات محل السيطرة المباشرة على الوب.

والتحكم في الإعلام التقليدي السائد ينتج عنه شيئان يؤثران على الإنترنت الأول: تقليل تدفق الأخبار والثاني التركيز على تأطير معين للإنترنت وبيئة الإعلام الالكتروني الذي يؤثر على اتجاهات الجماهير حيال الوب ومصداقية المضمون الإلكتروني في أعينهم.

وأي ضغط يوضع على وسائل الإعلام التقليدية يمتد إلى الإنترنت ببساطة لأن أغلب وسائل الإعلام التقليدية المميزة لها مواقع على الإنترنت، وهي معتمدة بشكل شبه تام على وضع الأجندة في وسائل الإعلام التقليدية.

فمن الصعب على وسائل الإعلام الالكترونية بما فيها المدونات ومواقع إنتاج الفيديو والمنتديات أن تجلب موضوعا للنقاش ليس مطروحاً على وسائل الإعلام التقليدية، فآلية الحضور/ الغياب في وسائل الإعلام التي تشكل التيار السائد هي التي تحدد ماذا يؤثر على صانع القرار في البلاد.

وبجانب وضع أجندة الإعلام الالكتروني، فإن الصحافة وقنوات التليفزيون الرئيسية ترسم الخطوط والحدود للخطاب في المجتمع، ففي روسيا ما بعد السوفيتية يتشكل الخطاب الإعلامي المسموح به تحت ضغط شديد من الحكومة.

وهناك بالطبع قوائم بالموضوعات التي لا يمكن مناقشتها في وسائل الإعلام وقوائم بالشخصيات الممنوع ظهورها في التليفزيون، ومن خلال الملكية والتطبيق الانتقائي للقوانين المالية والجنائية، تحكم الحكومة قبضتها على الإعلام التقليدي، وما تبقى من وسائل إعلام مستقلة ليس لديها الرغبة في انتقاد سلطة الكرملين، لأن الذين فعلوا ذلك في الماضي تعرضوا لعقوباتها ومحاصرتها.

ونادراً ما تلجأ السلطة إلى قضايا السب والقذف أو التشهير إذ إن التطبيق «المزاجي» لقوانين الضرائب كفيل بإسكات هذه الوسائل، والتهديد بعقوبات مستقبلية كفيل بجعل هذه الوسائل مطيعة.

٣- تأطير الإنترنت

الآلية الثانية التي تعيق الإمكانية الديمقراطية للإنترنت تأتي عبر إقناع الجماهير بأن الإنترنت وسيلة خطرة متحيزة لا يعول عليها، ومما يسهل ذلك الانقسام الرقمي في روسيا أو الفجوة الرقمية في روسيا، فحتى عام ٢٠١٣، كان نصف السكان تقريبا لا يعرفون شيئا عن الإنترنت ولا يملكون الإمكانات المادية لحيازة هذه التكنولوجيا واعتمادهم الأكبر على التليفزيون، فحوالي ٥٣٪ فقط يمكنهم تصفح الانترنت، ولهذا فإن التأطير المعين للانترنت يبدو فعالاً في هذا الصدد.

والتأطير كما يرى (روبرت إنتمان) هو اختيار بعض أوجه الحقيقة المدركة والتركيز عليها، علاوة على تكرار تفسير بعض الحقائق وتقديم أسباب معينة للمشكلات وحلولها، وهؤلاء الذين يشاركون في وضع الإطار هم: الرئيس، الكرملين، والنخب السياسية الأخرى، والصحفيون ومؤسسات الإعلام بصفة عامة، فضلا عن هؤلاء الذين يمتلكون المصادر التي تشكل

قوى الإنتاج والقهر على حد تعبير المفكرين ميشيل فوكو ودي سيرتو، مثل المؤسسات التي تحتكر استخدام العنف وتطبيق القانون كالشرطة والجيش، ومؤسسات وضع القوانين كالقضاء، وأصحاب رؤوس الأموال، وهؤلاء أيضا قريبون من الرئيس والكرملين.

والتأطير الذي يتعلق بالإنترنت يلعب على أوتار التخويف في الأغلب، ويردد الاستعارات الخاصة به، فتم تصوير الإنترنت كما في مقال عمدة روسيا يورى لوجكوف عام ٢٠٠٤ على أنه:

- مكان يتم فيه الترويج للمخدرات والعنف والدعارة، فضلا عن تجارة الرقيق الأبيض ودعارة الأطفال.
- استغلال الإنترنت من قبل الإرهابيين الذي يعلمون في الخفاء ليس فقط لمراسلاتهم ولكن أيضاً كبنية أساسية للإرهاب المسلح.
- مكان لسرقة الحقوق الأدبية وحقوق التأليف.
- مكان لانتهاك الخصوصية والاطلاع على حياة الآخرين وهويتهم وهوية أصدقائهم وأقاربهم.
- مكان يتم الترويج فيه للأكاذيب مستخدماً قاعدة (جوبلز): كلما كانت الكذبة أكبر كلما أمكن تصديقها.
- الإنترنت مشروع أسسته ورعته وما زالت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ولذلك فإنه في استطلاع رأي قام به مركز (أننبرج) الأمريكي للعلاقات العامة على عينة من الجمهور الروسي المغترب في الولايات المتحدة، جاء الإنترنت ذو مصداقية منخفضة بعد الصحف والتليفزيون.

ومما يثبت ازدواجية الخطاب العلمي الأمريكي تجاه الإنترنت في روسيا، دراسة شيريل كروس وهي أستاذة أمريكية متخصصة في العلاقات الأمنية الروسية الأمريكية، وخريجة معهد راند الجناح الأكاديمي للمخابرات

المركزية الأمريكية ثم حاضرت في كلية الحرب الجوية في ألاباما وعملت أستاذا للعلوم السياسية بجامعة سان جوزيه بكاليفورنيا وهي الآن أستاذة مرموقة بجامعة سانت إدوارد بأوستن ومديرة مركز كوزموتسكي للريادة والامتياز.

إذ ترى في دراستها أنه تم استهداف روسيا بمجموعة من الهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة وهناك عدد متزايد من الجماعات المتطرفة في المجتمع الروسي التي تستخدم الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في ترويج أهدافها وأفكارها.

وقد ابتكرت دوائر السياسة الروسية آليات مؤسسية وقوانين لتواجه تحديات العنف المتطرف في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وإدراك أهمية التعاون الدولي تجاه هذه التحديات.

وهذه الدراسة التي أجريت في موسكو ٢٠١٢ تقدم تعريفا تقييميا لمصادر التهديدات المتطرفة لروسيا، وتفسر رؤية موسكو في الموازنة بين المبادئ الديمقراطية وبين تحديات مواجهة العنف المتطرف في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وكذا تقييم القدرات المتواجدة من أجل تعاون دولي مع روسيا في مواجهة ذلك، وتعرف بمبادرات معينة يمكن لروسيا والولايات المتحدة ودول أخرى في المجتمع الدولي تطويرها لمواجهة العنف المتطرف في المجتمعات الافتراضية على الإنترنت.

وتوضح هذه الدراسة رؤية متخصص في العلوم السياسية حين الاقتراب من قضايا الإعلام المختلفة عن رؤية المتخصص في الإعلام، فهي بقلم باحثة في التعاون الروسي الأمريكي لوقف الجماعات المتطرفة، ولم ترفي إجراءات رقابة الإنترنت أية اعتداء على حرية الإعلام.

٤ـ الأطر القانونية للتحكم في الانترنت

بدأ التفكير في إدماج تكنولوجيا المعلومات في الأطر القانونية في روسيا مبكراً منذ أوائل التسعينات، وكانت تدرج في إطارين تشريعين: التجارة والإعلام.

ومنذ ١٩٩٤، بدا أن الأمر يحتاج لتنظيم إداري وتشريعي متمايز وخاص بتكنولوجيا المعلومات ولذا تأسست اللجنة الرئاسية الاتحادية الروسية لسياسات المعلومات (Roscominform) وكان هدفها الرسمي أن تضع تشريعا وتنسيقا مع المنظمات الدولية.

تم وضع مسودة قانون للإنترنت عام ١٩٩٨ من قبل المجلس الفيدرالي الروسي بيد أنه كان يحوي عيوبا في المفاهيم والأدوات، ولذا لم يناقش إلا بعد أن تم تعديله في الفترة من ٢٠٠١ـ ٢٠٠٤، وبسبب الضغوط الجماهيرية الساعية للديمقراطية فشلت هذه الجهود.

ولذا فإن أول تشريع (إجرائي) حقيقي كان عام ٢٠٠٠ عندما أجبرت إدارة الأمن الاتحادي الشركات المزودة لخدمات الإنترنت بوضع معدات مراقبة وعرف النظام اختصارا باسم SORM أو نظام أنشطة عمليات التحري، وتم معاقبة الشركات التي لم ترض بوضع هذه الأجهزة بالخروج من السوق (بإيقاف خدمات الإنترنت) وتم التهديد بسحب رخصها.

وبعد ضغوط من الرأي العام، تم مراجعة هذا النظام بحيث استلزم الحصول على موافقة من النيابة للتفتيش في ملفات المستخدمين، وتم تعديله عام ٢٠٠٨ مرة أخرى من قبل وزارة تكنولوجيا المعلومات الروسية، ومؤخرا وتأسيساً على هذا النظام تم توسعته ليشمل مكالمات التليفون والرسائل النصية دون علم الشركة المزودة أو المستخدمين.

وكانت هناك ثمة وثيقة هامة أخرى، وهي القرار الرئاسي الذي وقعه بوتين في ٢٠٠٠ وتم اعتبار الإنترنت موضوع أمن قومي وذلك بوضع الحكومة الروسية في حكم اللاعب الرئيس في البنية التحتية المعلوماتية وبناء الشبكات والتحكم فيها.

ونص القرار الرئاسي أن الوطنية والأهداف القومية فوق الحريات الشخصية وهو مثال مهم على القيم الجمعية في مواجهة القيم الفردية، وعني القرار الرئاسي بتكوين وسائل إعلام قوية تعبر عن الكرملين وأنشطته، وحدد القرار قيوداً على تغطية الأنشطة الإرهابية وعمليات مكافحتها، مرة أخرى

تم وضع الأمن القومي فوق حرية الإعلام وذلك بحماية المواطنين الروس من الدعاية التقليدية والالكترونية والمعلومات المهددة.

٥ـ التطبيق الانتقائي للقانون:

وتعد القوائم السوداء لمواقع الإنترنت آلية واحدة ضمن آليات أخرى لمراقبة المضامين الإلكترونية والتحكم فيها التي استغلها الكرملين لإسكات الأصوات المعارضة ومعاقبتها، إذ أنها تستعمل أي نص قانوني أخر كي ينطبق على حالات مدونين ونشطاء منها نصوص قوانين اقتصادية مثل اتهام المعارض إلكسي نفالني بالنصب والاحتيال والحكم عليه بخمس سنوات من قبل محكمة ابتدائية قبل أن يُبرأ في الاستئناف.

وفي حالة نموذجية ذات دلالات رمزية، تم إغلاق صحيفة انتقدت عمدة مدينة تحت ذريعة أن المحررين الذين يستخدمون الكمبيوتر لا تمتلكون مساند من الخشب لإراحة أقدامهم مما يعد تهديدا للصحة ولأمان الصحفيين، وتم اتهام جرائد أخرى بحيازة برامج كمبيوتر مقرصنة، أو تحويل أموال غير قانوني.

ولهذا تعد الرقابة الذاتية شيئاً شائعاً في الإعلام الروسي وكذا التهديد بإلغاء الرخصة أو تطبيق مادة غامضة من قانون الضرائب، وعندما يتم تهديد الدولة من قبل وسيلة إعلامية فإن الدولة كرد فعل تخطط لتغيير ملكيتها أو إداراتها، ناهيك عن استخدام العنف البدني ضد الصحفيين والمدونين وأسرهم من قبل "مجهولين" تشير كل الاحتمالات إلى علاقاتهم بأجهزة الأمن.

٦ـ آليات تحقيق سيطرة الدولة

بحلول عام ٢٠١٣، لم يكن لدى روسيا تشريعاً يستهدف الفلترة الكاملة لمضامين الإنترنت كما في الصين، وعوضاً عن ذلك كانت هناك عدة قوانين في مجالات مختلفة تتيح للسلطات تتبع المعلومات السياسية الحساسة وحجبها ومقاضاة ناشريها، ومن بين هذه القوانين: (قانون وسائل الإعلام) ، (قانون مكافحة النشاط المتطرف) والأخير خصص للإفادة في حجب المعلومات التي ليست في مصلحة الرئيس أو الكرملين.

تم تمرير قانون التطرف عام ٢٠٠٢، والقانون يجرم ليس فقط إنتاج المعلومات وتوزيعها، ولكن أيضا حيازتها وقراءتها، ولا يمكن نشر فقرات مقتبسة من مستندات هؤلاء المتطرفين ولا نشر معلومات عن عمليات القبض عليهم.

وفي سنوات ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧ ورغم انتقادات الرأي العام مرر البرلمان الروسي (الدوما) عدداً من التعديلات على قانون مكافحة النشاط المتطرف بالتوسع في تعريف التطرف ليشمل انتقادات مسئولي الدولة، الشغب المدفوع أيديولوجيا، إهانة الكرامة الوطنية، والتهديد بالعنف، ويعاقب من يقترف ذلك بالسجن ٣ سنوات وإغلاق وسيلته الإعلامية تقليدية كانت أم إلكترونية.

وكانت الصياغة المطاطة الغامضة لتعديلات القانون سيفاً على عنق النشر الإلكتروني والمدونات جعلتهم مرتعدين من أي نص يفسر على أنه انتهاك لهذا القانون، وتم تطبيق القانون على مواقع: .Bankfax.ru, Pravda ru ، Novaya Gazeta وتم اتهامهم بالترويج للأفكار المتطرفة، فيما تم تغريم رئيس تحرير (Kursiv) لنشره مقالا مهيناً للرئيس بوتين.

وتعتبر المادة (١٣) من قانون مكافحة النشاط المتطرف كلا من مدير الموقع الالكتروني وشركة الإنترنت المضيفة للموقع مسئولين عن حذف أي معلومات تخالفه.

وفي السنوات الأخيرة مررت الجمعية التشريعية الروسية والمجلس الاتحادي عدة تعديلات على قانون وسائل الإعلام منها اعتبار أي موقع يتجاوز زواره ٣٠٠٠ فرد في اليوم وسيلة إعلامية يجب تسجيلها وتم الموافقة على التعديل في أوائل ٢٠١٤ وذلك لاحتواء المدونات الشهيرة بجعلها وسيلة إعلامية تقليدية وهو ما جعلهم يعترضون على هذا القانون.

وفي عام ٢٠١٢، أصدر (الدوما) تشريعيا يخول له إصدار قوائم سوداء بمواقع الانترنت، في الظاهر لمواجهة المواقع الإباحية والمواقع المتطرفة ومواقع دعارة الأطفال والمروجة للمخدرات وللانتحار، ولكن امتد ذلك إلى المواد المعارضة لبوتين والكرملين مما أثار المؤسسات الدولية التي اعتبرت القانون قيدا خطيرا على حرية الإنترنت (تحديدا منظمة صحفيون بلا حدود).

وقد تعرضت بعض صفحات موسوعة ويكيبيديا للحجب وكذلك موقع يوتيوب نتيجة نشر مواد اعتبرت حساسة ومسيئة للأديان، والقوائم السوداء غير مصرح بنشرها، بالإضافة لاحتمال إساءة تأويل عبارات مثل (مضامين ضارة).

وخلال أزمة القرم ٢٠١٤، تم حجب عدة مواقع تدين التدخل الحكومي في أوكرانيا منها مواقع كبار نقاد بوتين ومعارضيه مثل الناشط إلكسي نافلنيNavalany ، وأسطورة الشطرنج جاري كاسباروف، وذلك لأن هذه المواقع دعت إلى مسيرات غير مصرح بها قانوناً من قبل هيئات الأمن الروسي والتي كانت ضد ضم القرم، وكذلك أغلقت السلطات صفحات المجموعات الأوكرانية على موقع التواصل الاجتماعي الروسي V/Kontakte.

ثانيا: المدونات الروسية، والتدوين المصغر، وبيئة الاتصال الإلكتروني الروسي

مازالت الجامعات الأمريكية هي الأكثر دراسة للظواهر الإعلامية الروسية بمراكزها المتخصصة في جامعات مرموقة مثل (مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع التابع لجامعة هارفارد)، وتستخدم هذه المراكز الباحثين المقيمين في الولايات المتحدة الذين لهم دراية باللغة الروسية.

ومن بين البحوث الشاملة التي أجريت في الولايات المتحدة، يبرز بحث جماعي ممول من صندوق (ماك آرثر) امتد لمدة عامين بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ حول دور الإنترنت في المجتمع الروسي مستخدماً عدة مداخل منهجية متكاملة لدراسة المدونات الروسية، والتدوين المصغر، وبيئة الاتصال الإلكتروني الروسي.

اشترك في الدراسة: بروس إتلنج المتخصص في العلوم السياسية والشئون الخارجية والذي له بحوث عن دوائر التدوين العربي والإيراني والروسي، وكارينا أليكسانيان المتخصصة في الإعلام بكلية الصحافة بجامعة كولومبيا (أرمنية تجيد الروسية)، وروبرت فارس المتخصص في العلاقات الخارجية ومدير مركز بيركمان، وجون بالفري أستاذ القانون الأمريكي بكلية هارفارد، وجون كيللي الذي يعمل في مجال التحليل الشبكي لوسائل التواصل الاجتماعي.

ومن بين ما يقرب من خمسة ملايين مدونة روسية تتعلق بالنقاش العام حول السياسة والشئون العامة، اختار الفريق البحثي ١١ ألف مدونة تمثل قلب النقاش للمدونات النشطة، ثم جرى فرزهم بشكل عنقودي تبعاً لأنماط وضع الروابط داخل المشاركة (البوست) وتم استخدام طرائق تحليل المضمون الآلي والإنساني للوصول لنتائج أساسية منها:

بخلاف المدونات الأمريكية، فإن المدونات الروسية تفضل منصات تجمع ما بين المدونة العادية والتدوين المصغر لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك، والتدوين الروسي يهيمن عليه عدد قليل من هذه التدوينات الهجينة.

يضم القلب النقاشي للتدوين الروسي المدونات عالية النشاط التي تحتوي على أغلبية الخطاب السياسي، ويشتمل هذا القلب بشكل أساسي على مدونات من منصة (لايف جورنال) Live Journal.

ويمكن تقسيم هذا القلب النقاشي إلى أربع مجموعات أساسية:

- السياسة العامة وتحوي المدونات التي تنشر الأخبار ومدونات الحركات السياسية والنشطاء الاجتماعيين وكذلك مدونات البيزنس.
- الثقافة وتشمل الأدب والسينما والثقافة الراقية والثقافة الجماهيرية.
- إقليمية وتشمل مدونات من روسيا البيضاء وأوكرانيا وأرمينيا وإسرائيل.
- عملية برجماتية وتشمل المدونات المدفوعة والتدوين المدفوع بعوامل/ محفزات خارجية.

ويغطي التدوين السياسي/ النقاش العام عدة اتجاهات وأجندات منها المستقل ومنها المرتبط بأحزاب سياسية وحركات اجتماعية أبرزها «المعارضة الديمقراطية» ومنها المرتبط بنشر قيود التدوين القومية، وتوقع الفريق البحثي زيادة أعداد المدونات الموالية للحكومة مع زيادة أعداد المدونات المعارضة كجزء من إستراتيجية السيطرة الروسية.

ولا يمثل المدونون الموالون للحكومة المدونات الأبرز ولكنهم جزء من تدوين النقاش العام ولكن المدونات العملية البرجماتية «المدفوعة» يبرز فيها المدونون الموالون للحكومة الروسية، ويغلب عليهم الانخراط العمدي الموجه لمعادلة نشاط المعارضين خاصة في الأوقات الحرجة مثل الانتخابات وأحداث الإرهاب.

وقد وجد الفريق البحثي دلائل على التعبئة السياسية والاجتماعية خاصة في عناقيد المدونات المرتبطة بحركات اجتماعية وسياسية أوف لاين أو على الأرض.

يمثل التدوين المتمحور حول الأخبار السياسية دوائر المدونين المستقلين والمعارضين للنظام في روسيا، وهم جماعة تتباين خصائصها مع أغلبية الجمهور الروسي المعتمد على القنوات التليفزيونية الفيدرالية المتحكم فيها من قبل الدولة فهم أكثر تعلماً وأصغر سناً، وهم يمثلون سقف الأصوات المعارضة في الإعلام الروسي عامة.

يغلب على فيديوهات اليوتيوب المدمجة بالتدوين الروسي معالجة أمور الفساد الحكومي وإساءة استخدام السلطة من قبل النخب والحكومة والشرطة، وترتبط بالمدونات التي تمثل وظيفة كلب الحراسة أو المراقب لأعمال الحكومة.

وإذا أردنا المقارنة بين اقتراب ميدفيديف وبوتين من الإنترنت، فإن الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفديف كان على دراية بتكنولوجيا المعلومات ومولعا بها، وكذلك حرص على مناقشة التحديث ومنتجات شركة (أبل) خاصة في مدونته الشخصية.

بينما الرئيس الحالي بوتين كان ومازال مترددا فيما يتعلق بالتواصل المباشر مع المواطنين عبر الإنترنت، ذلك على الرغم من أنه كان أول رئيس في ٢٠٠٦ يخاطب الجماهير على الإنترنت مجيبا على أسئلتهم خلال الحدث الذي نظمته شركة الإنترنت الروسية (ياندكس) Yandex.

ولكن في ٢٠١٠ وفي مقابلة مع مجلس الدولة بدا بوتين متشددا في نزع المصداقية عن شبكة الإنترنت ومركزا على آثارها لسلبية مبرزا إحصائية تقول أن نصف المواقع على الإنترنت مخصصة للمواقع الإباحية.

وفي مقاله الذي نشره أثناء حملته الرئاسية ٢٠١٢ المعنون (روسيا والعالم المتغير) أبرز فعالية الإنترنت في ترويج السياسات المحلية والدولية، وحث وسائل الإعلام الروسية على البقاء قوية على شبكة الإنترنت لتقدم وجهة نظر روسيا، في الأحداث المحلية والعالمية ومكافحة الدعاية الغربية التي تركز على نقص الحريات في روسيا.

وحتى الآن يحجم بوتين عن فتح مدونته الخاصة للتواصل مع الجماهير الروس ولا يبدو ذلك شيئا محتملاً أن يفعله في المستقبل المتوسط إذ كانت صورة المدون العصري مرتبطة بالرئيس السابق ميدفيديف بينما يعد ذلك شيئا سلبيا لبوتين.

ولهذا فإن ميدفيديف يعد شخصية مهمة وطليعية بين النخبة السياسية الروسية، وهو في منصبه الحالي كرئيس للوزراء ساعد في ظهور عدة مشروعات إلكترونية دشنتها الحكومة الروسية ومازالت، ومدونته على LiveJournal يتم تحديثها وكذا صفحته الرسمية: Premier.gov.ru.

وهو الآن يدير مشروعا مستقبليا للديمقراطية الإلكترونية والحكومة المفتوحة تحت اسم (روسيا من دون أغبياء) وهو ما يزيد الحاجة لدراسات ترصد الفارق بين العالم الافتراضي والعالم الروسي الحقيقي.

ثالثا: حدود تأثير الإنترنت على التغيير السياسي في روسيا

في ورقة تحليلية استكشافية رائدة، توقع المفكر الأسباني (مانويل كاستيلز) منظر المجتمع الشبكي الأشهر والباحثة الروسية (إيما كيزيلوفا) في عام ١٩٩٨ صورة الخمس عشرة سنة اللاحقة من عمر روسيا.

استندت الورقة البحثية على نتائج الدراسات التي أجراها كاستيلز على المجتمع الشبكي البازغ في نهاية القرن العشرين والتي جمعها في ثلاثيته الشهيرة (المجتمع المعلوماتي: الاقتصاد والمجتمع والثقافة) والتي نشرها في أعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٨ وعلى نتائج الدراسات التي أجريت على المجتمع الروسي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق حتى كتابة ورقته.

ورأى كاستيلز أن فك شفرة الغموض الروسي يرتكز على فكرته عن غياب الحركات الاجتماعية في الفترة الانتقالية التي تمر بها روسيا إذ أنها الدافع للتغيير الاجتماعي وبغيابها ينتفي وجود تغيير جذري في المجتمع الروسي.

فالمجتمع الروسي للأسف استجاب بسلبية للخطاب الديمقراطي من أعلى ولم يؤمن بمخلصيه السياسيين في ظل انتشار الجريمة المنظمة والفقر والإهانة القومية التي حلت بالروس، وخيانة آمالهم باستمرار، وهو السبب أيضاً بأن الجيل الروسي الجديد لم يستجب لإحياء الشيوعية مرة أخرى، ولم يستجب بالمعجبين بالنيوليرالية على طراز (بينوشيه).

فالحركات الاجتماعية على مر التاريخ تنبع من القاعدة دون استئذان من قادة سياسيين، وكذلك فإن الحركات الاجتماعية لا تظهر نتيجة للألم والمعاناة والقهر، قد تكون هناك حركات احتجاجية وليس حركات اجتماعية تقود التغيير، فالمجتمع الروسي متعلم للدرجة التي لا يمكن معها أن يثور دون أن يحسب نتائج هذه الثورة في الوقت الذي يوفر فيه المجتمع للأفراد والجماعات طريقة ما للحياة فقط إذا لم يتغير العالم.

تمزج الحركات الاجتماعية دائماً ألم المعاناة بمثل اجتماعية جديدة، تلك المثل الغائبة عن المجتمع الروسي حتى الآن، وتمنع التحول الديمقراطي الحقيقي بظهور الحركات الاجتماعية.

ويعتقد الاقتصاديون أن الاقتصاد فقط يصنع الفارق، وهو أمر بعيد عن الصحة فالمجتمعات تخلق المؤسسات التي تتيح للاقتصاد أن يعمل بكفاءة والأسواق بدون مؤسسات عبارة عن غابة وما تملكه روسيا حتى الآن هي البيروقراطية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي والتي هي من مصادر للقهر.

يعتمد التغيير الاجتماعي الروسي على تشكيل المجتمع المدني الذي تشكله الحركات الاجتماعية الجديدة غير المتواجدة في المستقبل المنظور.

وفي مجتمع المعلومات، فإن حيازة الرموز الاتصالية والإيمان بالقيم الإنسانية هي المصدر الحيوي لتحرك الجماهير، وهي حركات في مجتمع المعلومات لا مركزية شبكية تقود التغيير مستخدمة وسائل المعلومات والاتصال، والمنظمات غير الحكومية قد تكون لمحة من هذا التغيير.

وتوقع كاستيلز أن النظام السياسي القائم لن يصنع التغيير، بل سيحاول أن يمسك بأعنة الأمور أكثر في روسيا، إذ لابد أن يقدر المجتمع الروسي الديمقراطية ويربطها بحياة كل يوم وهو الأمر غير المتواجد، لابد أن يؤمن الروس بمثل جديدة حتى يتحقق التغيير، وأهمية الورقة تكمن في التنبؤ، نعم حدثت احتجاجات مجتمعية ما بين ديسمبر ٢٠١١ وإبريل ٢٠١٢ بفعل المجتمع الشبكي ولكنها لم تتحول لحركات اجتماعية وانتهت بسيطرة ومراقبة حكومية على المجتمع الشبكي، وإعادة انتخابهم لبوتين ليظل النظام الروسي مفتوحاً على المجهول.

كان التفاؤل يحكم بحوث التدوين ومواقع التواصل الاجتماعي الروسي ببل تظاهرات شتاء ٢٠١٢/٢٠١١، وتوضح دراسة منها أجريت على شبكة R-Net قدرة المجتمع الشبكي على وضع الأجندة وتأطير القضايا، وهو يستمد قوته من قوة الأفراد المشبكين ووجود مؤسسات شبكية تقوي وسائل التواصل الاجتماعي، بل وتصنع تعاونًا بين وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية من جهة وما بين المنظمات غير الحكومية وبقية المنظمات من جهة أخرى، للدرجة التي أسمى فيها الباحثان الذين قاما بالدراسة المجتمع الشبكي بالسلطة الخامسة على اعتبار أن وسائل الإعلام التقليدية هي السلطة الرابعة.

وساد الدراسة جو من التفاؤل بقدرة المجتمع الشبكي على صنع الفارق الديمقراطي في روسيا، فيما أثبتت الأحداث من ديسمبر ٢٠١١ إلى إبريل ٢٠١٢ أن هناك قيوداً على هذا المجتمع الشبكي للتحول إلى أحزاب قوية منافسة لحزب (روسيا الموحدة).

فقد مثلت التظاهرات التي واكبت انتخابات ديسمبر ٢٠١١ في موسكو نقطة مهمة فارقة للمجتمع الروسي، فقد دخل المجال العام للشارع الروسي الاختلافات السياسية والتي تراكمت في المجال الخاص منذ المطبخ السوفيتي وهو التعبير الذي يطلق على المكان الذي كان يجتمع فيه المواطنون لمناقشة الشأن العام إذ لم تسمح لها السلطات بأكثر من ذلك حتى السنوات الأخيرة التي انتقلت فيها النقاشات السياسية إلى شبكة الانترنت وتحديدا مدونات (RuNet).

وكما أثبتت الاحتجاجات التوتر القائم بين النقاش والفعل السياسي في المجالين العام والخاص الروسيين، فإن تغطية هذه الاحتجاجات في وسائل إعلام مختلفة أثبتت أيضاً وجود التوترات في الصحافة الروسية.

واعتمدت بعض الدراسات الأخرى على التحليل الكيفي للنصوص الصحفية في وسيلتين إعلاميتين مواليتين للحكومة واثنتين معارضتين لها آخذه في الاعتبار ربط التحليل بالنقاشات التي أديرت على الانترنت في مواقع (RuNet) التي لعبت دوراً في التنسيق والحشد لهذه التظاهرات، وهدفت إلى تقديم فهما أعمق لهذا المجال الخاص (RuNet) الذي تحول لاستخدام المجال العام، بل ولعب دوراً في تطور الصحافة الروسية.

وأبرزت الدراسات دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم الاحتجاجات في تلك الفترة بينما كان المجال العام يتم السيطرة عليه من قبل بوتين – ميدفيديف، وركزت على الإنترنت التفاعلي والموبايل ميديا لاسيما تويتر، يوتيوب، فيس بوك ونظيره الروسي، فيكونتاكي VK والقطاع الناطق بالروسية في شبكة المدونات (لايف جورنال) والمسمى (جيفوى جورنال) الذين كانوا فاعلين في الإعداد والتنظيم لتظاهرات ديسمبر ٢٠١١.

فقد أفزعت المظاهرات التي اندلعت فجأة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك وأفصحت عن عدم قدرته على فهم درجة الاستياء لدى جماهير المدن الروسية من النظام، وكذلك القوة المتنامية لشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي غضون شهور قليلة، تكهرب الجو الراكد للسياسة الروسية وبدت شرعية النخب الحاكمة الروسية محل تساؤل، وهذه التظاهرات لم تكن لتحدث بهذه القوة لولا ثورات الربيع العربي التي حركتها مواقع التواصل الاجتماعي وهو الذي دفع النظام الروسي للتدخل سياسياً للسيطرة على آثارها في منطقة الشرق الأوسط وفي أراضيه.

ولعل أهم أثر مباشر لدور المدونات هو القانون الروسي الذي تم تمريره والذي يعتبر أي مدونة يتجاوز قرائها ٣٠٠٠ شخص وسيلة إعلامية تخضع لترسانة القوانين الجنائية والمدنية، وكذلك تم توضيح أن حصانة بوتين السياسية أصبحت محل تساؤل في الوقت التي تم لأول مرة تشكيل معارضة حقيقية خارج ألاعيب الكرملين لحزب (روسيا الموحدة) الذي يتزعمه بوتين الذي أطلق عليه لأول مرة حزب الأفاقين واللصوص، إذ عندما نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في كشف تزوير انتخابات الدوما، نجحت بالتالي في حشد التظاهرات في موسكو، وهو ما أخذه النظام الروسي بعين الاعتبار حتى لا يتكرر.

وانتهت الدراسات إلى أن تنامي قوة وسائل التواصل الاجتماعي ساعد عليه عدة عوامل: نمو عدد المستخدمين للإنترنت والاتصالات المحمولة، الخصائص والتقاليد الخاصة بمواقع التدوين الروسي، الفجوة الرقمية بين المراكز الحضرية والأرياف في روسيا، ودور الشبكات الخاصة في المجتمع الروسي.

واعترفت الدراسات بأنه رغم حيوية الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنها ليست مناسبة ولا مهيأة لبناء بنية معارضة سياسية قوية تجد طريقها إلى البرلمان، فعلى المدى الطويل لابد للمعارضة التي تمزقها الخلافات من أن تتحول إلى جماعات أو أحزاب منظمة كي تحدث فارقا في السياسة الروسية وتمثل هؤلاء الذين خرجوا للتظاهر في التفاوض مع من بيدهم السلطة أي في البرلمان.

وتنبأت بأن السلطات الروسية سوف تتبع إستراتيجية القبضة الفولاذية لزيادة تحكم الدولة في الانتخابات الرئاسية وهو ما حدث بالفعل، مطبقة تحكماً أكبر في الانترنت دون أن تتخذ إجراءات من شأنها تنامي المشاعر المستاءة من الحكومة بالحجب القسري لمواقع معينة.

وقد كان تفعيل القانون الجديد الصادر في نوفمبر ٢٠١٢ الذي يعطى للحكومة الحق في فلترة الإنترنت من المواد «المتطرفة» عاملا في حجب أكثر من ٦٤٠ موقعا تحت زعم الحماية من دعارة الأطفال والمخدرات ولكن المواقع المعارضة السياسية المهمة أغلقت في سياق ذلك.

وقد أضحت شبكة البث على الانترنت والمعروفة باسم تليفزيون المطر Dozhd TV مصدرًا مهما للمعلومات أثناء احتجاجات ديسمبر ٢٠١١ لأنها كانت تذيع تقارير من مواقع الأحداث على غرار تقارير الربيع العربي، وبالتالي قدمت بديلا لقنوات التليفزيون الذي يسيطر عليها الكرملين والدليل على ذلك تقديم (معهد البحث السياسي الاقتصادي الروسي) الحكومي دعما تكنولوجيا وماليا لإنشاء شبكة بث تليفزيوني على الإنترنت تزاحم وتناطح الشبكة الأخيرة تحت اسم Kantr 9.TV.

في روسيا المعاصرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن الخطاب السياسي الرسمي يتم معارضته ومناهضته بتحديات الإعلام الجديد وعلى رأسها المدونات الشخصية على شبكة الإنترنت، ويعتبر تكنيك المحاكاة الساخرة لوسائل الإعلام المعارضة تليفزيونًا كان أم راديو وموقع الإنترنت تكنيكا سائدًا في زمن بوتين حتى يحدث التباس وبلبلة لقنوات المعارضة.

وانتشرت أشكال جديدة من الحوار السياسي في هذه المدونات لاسيما تلك التي يبدأها مواطنون عاديون الذين يستخدمون المفارقة المصورة كأحد تكنيكات السخرية للتعبير عن عدم رضاهم عن أنشطة السياسيين.

ومن خصائص هذا الخطاب السياسي السيبري (المنتشر على الإنترنت) في روسيا أن الأساطير (الأفكار السائدة رغم عدم صحتها) والمفاهيم التي تستخدمها النخبة الرسمية السياسية يعاد تفسيرها وتأويلها بمساعدة

المفارقة والفكاهة أي أن الناس العاديين ينتقدون ذلك بشكل ساخر بشكل أصبح روتينا يومياً.

ويقدم التأمل والتمثل البصري وهي الأشياء المهمة لخلق المفارقة خطابا أصيلا ينظم الحوار الجماعي الروسي ويشكل ذلك العمليات السياسية والاجتماعية والمعرفية في شكل تواصل بصري.

وفي الوقت التي أثبتت فيه عدد كبير من الدراسات نمو استخدام الانترنت في روسيا في المدن، تجيء دراسة أخرى لترصد أسباب كراهية الإنترنت من بعض قطاعات الجمهور الروسي وتحديدا سكان الأرياف الروسية الذي يفضلون الانسحاب تماما من وسائل التواصل الاجتماعي وفضاء الإنترنت، وانتهت إلى وجود أسباب ثلاثة تبعد هذا الجمهور عن الإنترنت: حداثة دخول الإنترنت للحياة الاجتماعية، التقاليد المكينة للحياة الاجتماعية مما يجعل وسائل التواصل الاجتماعي غير مهمة نسبيا، والحاجات المعلوماتية الخاصة لهذا الجمهور التي لا يوفرها الإنترنت.

رابعا: احتواء تأثير الإنترنت .. دراسة حالة

خلال العقود الثلاث الماضية، أسس الدارسون لظاهرة الفضائح السياسية افتراضاتهم عن الظاهرة على مقولة مفادها أن هذه الفضائح لا تحدث إلا في الديمقراطيات الليبرالية، وخلافا لهذه الفرضية، فإن عدد كبير من الظواهر التي نوقشت باستفاضة في روسيا شبه السلطوية تعتبر فضائح أثارتها مواقع الإعلام الجديد ـ خاصة وسائل التواصل الاجتماعي ـ التي تتعايش على الإنترنت كوسيط غير مفلتر وبلا رقابة.

ودرست الباحثة الألمانية فلورين توبفل دراستي حالة عن فضائح فساد الشرطة الروسية التي اندلعت وانفجرت أحداثها على وسائل التواصل الاجتماعي خلال عامي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، وبناء على نتائج الدراسة، رأت الباحثة أن النخب الروسية الحاكمة أصبحت قادرة بشكل كبير على إدارة هذه الانفجارات من السخط الشعبي أساساً بمساعدة وسيلة التليفزيون القوية المتحكم فيها من قبل الدولة، إذ سرعان ما يتم توجيه الغضب الشعبي نحو

المستويات الأقل من السلطة، و نحو الأجانب خاصة القوى المعادية لروسيا.

وكذلك يتوقف نجاح إدارة الفضيحة على رغبة من فجرها في التعاون مع السلطات لاحتواء آثارها، أما العنصر الحاسم الذي يجعل روسيا مختلفة و يجعل كبح جماح الغضب الشعبي ممكنا أن السلطات التنفيذية الأخرى في الدول الديمقراطية مثل المحاكم المستقلة والمؤسسات القانونية، تبقى في روسيا ضعيفة.

وتثبت دراستا الحالة أن التكنولوجيا مجرد أداة، لأن الناس والمنظمات والحكومات هم من يصنعون الفارق، ولكنهما تثبتان أيضا الموضوعات الساخنة السياسية من أصعب التحديات أمام النخب السياسية في البلدان غير الديمقراطية، وترى الباحثة أن اقترابها في هذه الدراسة ربما يصلح للتطبيق في إطار مقارن وفي سياقات ثقافية وسياسية في دول غير ديمقراطية كالصين وعدد من البلدان العربية.

***

مراجع الفصل

1- Anna Popkova, Political Criticism from the Soviet Kitchen to the Russian Internet: A Comparative Analysis of Russian Media Coverage of the December Election Protests, Journal of Communication Inquiry, 38 (2), April 2014. Pp. 95-112.

2- Anna Sanina, Visual Political Irony in Russian New Media, Discourse Context & Media, Vol. 6, No.1, December 2014. pp. 11- 21.

3- Bruce Etling Karina Alexanyan, John Kelly, Robert Faris, John Palfrey, Public Discourse in the Russian Blogosphere: Mapping RuNet Politics and Mobilization, the Berkman Center for Internet and Society, Harvard University, publication No 2010-11, October 2010. pp. 1 – 55.

4- Florian Toepel, the New Networked Sphere of Social Media: A Challenge to the Russian Regime? Sciences Po., CERI, CNRS, March 2011 @ ceri-sciences-po.org/

5- Florian Toepfl, Managing Public Outrage: Powers, Scandal, and New Media in Contemporary Russia, New Media & Society, 13(8), 2011. Pp. 1301 – 1319.

6- Josh Machleder and Gregory Asmolov, Social Change and the Russian Network Society: Redefining Development Priorities in New Information Environments, Internews Center for Innovation and Learning NY, USA,

August 2011. pp.1-21.

7- Karina Alexanyan, The Map and the Territory: Russian Social Media Networks and Society, MA Thesis, Department of Communication, Columbia University, 2013. pp. 10- 15.

8- Katherine Ognyanova, Careful What You Say: Media Control in Putin's Russia, International journal of E-politics, 1(2), 2010, pp. 1-15.

9- Manuel Castells & Emma Kiselyova, Russia and the Network Society: An Analytical Exploration, a paper presented to the conference on "Russia at the End of the 20thceutury", Stanford University, CA, USA, 5 – 7 November 1998. Pp. 1 – 47.

10- Marina Viktorovna Zagidullina, Non-users of Internet in the information society, Webology, 11(1), June 2014. Pp. 1- 15.

11- Markku Lonkila, Russian Protest on–and offline: The Role of Social Media in the Moscow Opposition Demonstrations in December 2011, The Finnish Institute of International Affairs, February 2011. pp. 1-9.

12- Natalia Moen-Larsen, Communicating with the Nation: Russian Politicians Online, Russian Analytical Digest, 123, 21 Feb. 2013. pp. 10-12.

13- Robert Orttung and Christopher Walker: Putin and Russia's Crippled Media, Russian Analytical Digest, 23(1) February 2013. pp. 1-5.

14- Vsevolod Markov, "Why not Censor the Internet?: A Case Study of Russian New Media", MA Thesis, Department of Political Science, Central European University, Budapest, Hungary, 2013. pp. 48-50.

***